



تبرع

ما هي حقوق الإنسان؟

المنشورات والموارد

أخبار وأحداث

هيئات حقوق
الإنسان

أين نعمل

حقوق الإنسان
بحسب البلدان

قضايا

نبذة عنا

الصفحة
الرئيسية

عربي < الأخبار والأحداث < عرض الأخبار

قرار إسرائيل بتصنيف مؤسسات كمنظمات "إرهابية" هو هجوم غير مبرر على المجتمع المدني الفلسطيني - باشيليت

جنيف (26 أكتوبر / تشرين الأول 2021) - قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشلييت اليوم الثلاثاء أن قرار إسرائيل تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية كـ "منظمات إرهابية" هو هجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى حرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير وعلى الحق في المشاركة العامة ، ويجب إلغاؤه على الفور.

تعتبر المنظمات المعنية * من أكثر المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان حسنة السمعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد عملت على مدى عقود بشكل وثيق مع الأمم المتحدة.

تستند قرارات التصنيف بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016 إلى أسباب مبهمه للغاية أو لا اساس لها ، بما في ذلك أنشطة حقوق إنسان سلمية ومشروعة تمامًا، مثل تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين المعتقلين، وتنظيم الأنشطة للنساء في الضفة الغربية و"تعزيز الخطوات ضد إسرائيل على الساحة الدولية".

وقالت باشلييت: "ان المطالبة بالحقوق أمام الأمم المتحدة أو أي هيئة دولية أخرى ليس عملاً إرهابياً ، والدفاع عن حقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس إرهاباً، وتقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين المعتقلين ليس إرهاباً".

هذا وأكدت المفوضة السامية مجدداً أن تشريعات مكافحة الإرهاب يجب ألا تطبق أبداً على العمل الإنساني وحقوق الإنسان المشروعين. يجب عدم استخدام حظر المنظمات لقمع أو إنكار الحق في حرية تكوين الجمعيات أو قمع المعارضة السياسية أو إسكات الآراء غير الشعبية أو تقييد الأنشطة السلمية للمجتمع المدني. يجب أن تمتلك السلطات الوطنية المسؤولة عن حظر المنظمات امتثالاً كاملاً للالتزامات الدولية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام مبادئ اليقين القانوني والتناسب والمساواة وعدم التمييز.

وأشارت باشلييت إلى أن "هذه المنظمات والتي تتضمن بعض الشركاء الرئيسيين لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تواجه عواقب بعيدة المدى نتيجة هذا القرار التعسفي ، وكذلك الأشخاص الذين يمولون هذه المنظمات والأشخاص العاملين فيها ومعها، كما وأن العمل المهم الذي يؤديه لآلاف الفلسطينيين يواجه خطر إيقافه أو تقييده بشدة".

تنص قرارات التصنيف المنشورة من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي على أن المنظمات هي، او قد أصبحت، "ذراع" للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأنهم حصلوا على موارد مالية وصلت عملياً إلى "النشاط الإرهابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" او دعمت نشاطاتها. لم يتم تقديم أي دليل لدعم هذه الاتهامات، ولا معلومات عن نوع "النشاط الارهابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" المزعوم، ولم يتم إتخاذ أي إجراء علني لإثباتها.

ينص قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016 على أحكام بالسجن تتراوح بين 5 و 25 عاماً للموظفين وأعضاء المنظمات المشار لها، وينص على مصادرة الأصول وإغلاق المنظمة. كما يجرم تقديم الدعم - بما في ذلك المساعدة المالية وكذلك نشر كلمات "المديح أو الدعم أو التعاطف" - مع ما بين ثلاث إلى خمس سنوات في السجن.

وقالت المفوضة السامية: "قرارات التصنيف تتعارض مع الحق في حرية تكوين الجمعيات للأفراد المتضررين ولها تأثير رادع على المدافعين عن حقوق الإنسان والفضاء المدني بشكل عام. وان اي قيود على الحق في حرية تكوين الجمعيات يجب ان تخضع لاختبار صارم للضرورة والتناسب. بالإضافة الى ذلك ، تسلط هذه التطورات الاخيرة الضوء على مدى اشكالية قانون مكافحة الارهاب الاسرائيلي ، بما في ذلك تعريفه الفضفاض للإرهاب، ومشاكل الاجراءات القانونية، والسماح بالحفاظ على سرية الادلة".

التصنيفات ضد المنظمات الست في 19 أكتوبر / تشرين الأول هي الأحدث في سلسلة طويلة الأمد من الإجراءات لتقويض وتقييد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين، بما في ذلك استخدام الأنظمة العسكرية لإعلانها كمجموعات غير قانونية.

وقالت المفوضة السامية: "إن تقييد المجال للأنشطة المشروعة بموجب القانون الدولي ليس خطأ فحسب، بل إنه يأتي بنتائج عكسية ، لأنه يخاطر بالحد من مساحة الحوار السلمي".

وقالت باشلييت "يجب على إسرائيل ان تضمن عدم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان وتوجيه تهم اليهم وإدانتهم فيما يتعلق بعملهم المشروع لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى إلغاء تصنيفاتها ضد منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الفلسطينية كمنظمات إرهابية، وكذلك إعلاناتها ضد من تعتبرهم منظمات "غير قانونية".

* المنظمات هي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مؤسسة الحق؛ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين؛ اتحاد لجان العمل الزراعي؛ مركز بيسان للبحوث والانماء؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

للحصول على معلومات إضافية أو لطلبات وسائل الإعلام، الرجاء الاتصال بمكتبنا في جنيف من خلال:

روبرت كولفيل: + 41 22 917 9767 / rcolville@ohchr.org

ليز ثروسيل: + 41 22 917 9296 / ethrossell@ohchr.org

مارتا أورتادو: + 41 22 917 9466 / mhurtado@ohchr.org

تويتر: UNHumanRights

فيسبوك: unitednationshumanrights

إنستغرام: unitednationshumanrights